حسام جريس

الاقتصاد الإسرائيلي وتأثيرات أزمة الكورونا

مدخل

جرّت الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كورونا والإجراءات الصارمة لمنعه من الانتشار بسرعة العالم والإجراءات الصارمة لمنعه من الانتشار بسرعة العاليخ إلى أزمة اقتصادية متجددة لا يعرف نطاقها وتاريخ انتهائها، حيث اهتز العالم بأسره بشكل قد يكون الأصعب على الإطلاق منذ ٨٠ عاماً. فإلى جانب الأعداد الهائلة من المرضى والوفيات، أدت الخطوات الحكومية للحد من الوباء والتغيرات في سلوك الأفراد إلى ضرر هائل في الاقتصاد والرفاهية وجميع أنماط الحياة.

بدأت علامات الأزمة الاقتصادية بالظهور في نهاية شباط ٢٠٢٠ كتباطئ كبير في النشاط الاقتصادي، وامتدت لتصل إلى توقف تام أو انخفاض حاد في نشاط صناعات معينة، خاصة السياحة والطيران والضيافة والطاعم، سرعان ما توسعت إلى جزء

كبير من الاقتصاد، وتم تسريح العديد من العمال أو إدخالهم في إجازة إجبارية غير مدفوعة الأجر. أغلقت المدارس، وانتقلت المشركات التي كان بإمكانها الاستمرار في العمل دون تأثرها بانخفاض الطلب، إلى العمل على أساس محدود بسبب القيود المفروضة، بينما انتقلت شركات أخرى إلى العمل من المنازل إن كان ذلك ممكنًا. وإلى جانب الضرر المباشر الذي لحق بالعمالة، وكذلك على ضوء الأضرار التي أصابت جانب التزويد والعرض - بعد الضرر الذي لحق بسلسلة التزويد في الاقتصاد العالمي حيث يتم إنتاج الكثير من المواد الخام والمنتجات الوسيطة في البلدان التي تأثرت سابقًا بالكورونــا – بــدا مــن الواضــح أنــه ســيكون هنــاك انخفاض في الاستهلاك الخاص الناتج عن الانخفاض الحاد في الدخل وتزايد حدة انخفاضه بسبب عدم اليقين الكبير في ما يتعلق بمدة الحدث وشدته، وبالتالي شدة الخطوات التي لا ينزال يتعين اتخاذها.

^{*} محاضر جامعي وباحث في الاقتصاد، جامعة بئر السبع.

فرضت الحكومة في إسرائيل قيودًا شديدة على النشاط، بلغت أوجها في ثلاث عمليات إغلاق. تمحورت القيود حول فرض تباعد جسدي، تمثل الضرر الناتج عنه في إصابة الصناعات والأنشطة المتميزة بكثافة التقارب الجسدي، في ما كان الضرر الذي لحق بباقي الاقتصاد محدودًا. وقد انعكست التغيرات والتطورات الحاصلة في شدة التقييدات على شكل تقلبات حادة في مستوى النشاط الاقتصادي خلال العام خاصة في الإغلاق

من شأن هذا كلّه، إلى جانب الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم الذي أضر بثروة الحمهور وكذلك المخاوف بشأن المستقبل، التي أدت أيضًا إلى انخفاض حاد في الاستثمارات، أن يـؤدي إلى تباطـؤ أكـبر في النشـاط الاقتصادي. وقد قدرت الأوساط الاقتصادية الرسمية في إسرائيل، وبالأساس وزارة المالية وبنك إسرائيل، في بداية شهر آذار ۲۰۲۰، وعند اندلاع المراحل الأولى للأزمة، أن يصل حجم هذا التباطئ إلى ١٪ من الناتج المحلى الإجمالي، لكن هذه التقديرات وُضِعت قبل فرض القيود على تواجد العمال في أماكن عملهم، وأيضًا على افتراض فرضته هذه الأوساط الاقتصادية بأن الأزمة ستنتهى عند منتصف العام ٢٠٢٠، لكن كان يبدو أن الاقتصاد ينزلق بسرعة إلى ركود اقتصادى، فقد ارتفع عدد العمال المسرحين أو الذين أُحيلوا لإجازات غير مدفوعة الأجر والذين توجهوا لدوائر التشغيل، وكان من المتوقع أن يصل العدد بسرعة إلى نصف مليون شخص أو أكثر، وفي حال استمرار الأحداث لأكثر من بضعة أشهر، فإننا من المرجح أن نشهد ركودًا حادًا لم نعهده من قبل. ا

من الجدير بالذكر أن الاقتصاد الإسرائياي مرن وقدي، وقد دخل هذه الأزمة في حالة جيدة نسبيًا: اقتصاد متنام، وتوظيف مرتفع، وبطالة منخفضة للغاية، ونسبة معقولة للديون قياسًا إلى الناتج المحلي الإجمالي، واحتياطيات عالية من العملات الأجنبية، ومرونة عالية من جانب البنوك على إثر رأس المال والسيولة المتراكمة لديها. من المعروف أنه إذا فُرضت على الدولة أزمة، فمن الأفضل خوضها من موضع على الدولة أنمة انطلاق. وهذا ما كان فعلًا، إذ يتمتع الاقتصاد والجمهور في إسرائيل بالخبرة في التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات بمختلف أنواعها، وتميّز اقتصاد إسرائيل بسيطرة جيدة على حدوده، تمكنه

من اتضاذ خطوات لا تستطيع الدول الأخرى اتخاذها بالسهولة نفسها وبالفاعلية نفسها ما ساهم في إبطاء تفشى الفيروس. لكن مع تفشى الوباء، وكلما طالت مدة بقاء الدولة في هذه الحالة، ستزداد حدة الأضرار التي تلحق بالاقتصاد الذي سيتأثر من اتساع تدابير سياسـة الوقايـة المطلوبـة عـلى نطـاق كبـير. سـاعدت الخطوات التي اتخذتها إسرائيل لإغلاق الحدود، وعزل العائدين إلى إسرائيل، إغلاق المؤسسات التعليمية والثقافية والترفيهية، في إبطاء الانتشار وهي خطوات مهمة، لأنه إذا خرج الوباء عن السيطرة، فستكون الأضرار الاقتصادية أشد خطراً وقساوة، كما كان في إيطاليا على سبيل المثال. مع ذلك، فإن الخطوات الإضافية التي اتُّخذت بما في ذلك القيود الشديدة على الوصول إلى أماكن العمل في فروع ومصالح غير حيوية والجدل حول إمكانية فرض إغلاق كامل من شأنه أن يسبب شللاً كاملًا لمعظم الشركات والمرافق التجارية، أدى إلى البدء بخلق تسوازن بسين اعتبارات صحية لمنع تفشى الوباء واعتبارات لمنع زيادة حدة الأزمـة الاقتصادىـة.

توقعات المؤسسات العالمية والمحلية لمؤشرات الاقتصاد

بعد قرابة العام ونصف العام من تفشي فيروس كورونا واتخاذ خطوات وسياسات على المستوى العالمي للقضاء عليه، بدأت دول العالم المختلفة والمؤسسات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD) والمؤسسات المحلية في إسرائيل (وزارة المالية وبنك إسرائيل، وعلى أمل أن تكون هذه الدول، بما فيها إسرائيل، قد اجتازت هذه الأزمة واستطاعت احتواءها، [بدأت] بإجمال الأوضاع الاقتصادية على مختلف الأصعدة ونشر توقعاتها حول تداعيات انتشار هذا الفيروس وإسقاطاته على الاقتصاد للعالمي إن كان على المدى القصير أو على المدى البعيد، حيث تحدث صندوق النقد الدولي عن أسوأ حالة ركود قد يدخلها الاقتصاد العالمي بسبب وباء كورونا، وأن المرحلة الحالية قد تكون أكثر خطورة من فترة الكساد العظيم التي حدثت في اكروك. "

على صعيد الدول، خفّضت معظم المؤسسات الدولية والمحلية توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي

في سيناريو التطعيم السريع، من المتوقع أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٣ ٪ في العام ٢٠٢١ وبنسبة ٨,٨ ٪ في العام ٢٠٢٢. من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الأرباع الأربعة المقبلة (المنتهية في الربع الرابع من العام ٢٠٢١) ٣,٠ ٪ وفي العام ٢٠٢٢ عند ٩,٠ ٪.

> للفترات القادمة. وقد قامت وزارة المالية الإسرائيلية هي الأخرى، وبناء على التقديرات العالمية واستناداً إلى مـؤشرات اقتصاديـة محليـة مختلفـة، بإجـراءات مماثلـة حيث نشرت بشكل مستمر خلال ٢٠٢٠ توقعاتها بشأن الأزمـة الاقتصاديـة المرتقبـة وإمكانيـة دخـول الدولـة في مرحلة ركود لن يتعافى منه قبل نهاية العام ٢٠٢١، وكانت أهم هذه التوقعات تقلص الناتج القومي المحلى بنسبة ٣,٣٪ لعام ٢٠٢٠، مقابل انكماش بنسبة ٤,١٥٪ في الاقتصاد الإسرائيلي ومعدل انكماش بنسبة ٥,٥٪ في دول OECD وفقاً لتوقعات المنظمة للعام نفسه، ٢ إضافة إلى توقعات بارتفاع حاد في معدلات البطالة إلى مستويات قياسية وصلت وفق بعض التقديرات إلى ٢٦٪، بالإضافة إلى توقعات بارتفاع عجز الموازنة من ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المصلى للعام ٢٠١٩، ليصل ٧٪ مع نهاية ٢٠٢٠. وبالمجمل، توقعت وزارة المالية الإسرائيلية أن تفوق تكلفة فيروس كورونا على الاقتصاد الإسرائيلي ٢٠٠ مليار دولار.

> مع انقضاء العام ٢٠٢٠ حدثت مفاجأة لم يتوقعها أحد حيث تبين من معطيات دائرة الإحصاءات المركزية أن الناتج القومي المحيي تقلص بنسبة ٢٠٢٪ فقط خلال العام ٢٠٢٠ بعد ارتفاعه بنسبة ١٥,٥٪ في الربع الأخير من العام نفسه متمثلاً بارتفاع في نفقات الاستهلاك الخاص، في الاستثمارات في العقارات غير المنقولة وفي الاستهلاك العام، أجاء هذا الارتفاع بعد ارتفاع حاد في الربع الثالث والهبوط الملموس الذي حصل في الربع في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠. وتشير هذه المعطيات إلى وضع الاقتصاد الإسرائيلي الجيد نسبياً مقارنة بدول OECD. أما على مدار العام بأكمله فقد تقلص الناتج المحلي الخام بنسبة ٢٠٤٠٪ كما ذُكِر سابقاً، عاكساً بذلك: انخفاضا في نفقات الاستثمارات في الأملاك الثابتة، انخفاضا بنسبة ٢٠٤٠٪ في الاستثمارات في الأملاك الثابتة،

انخفاضًا في استيراد البضائع والخدمات بنسبة ١,٨٪، ارتفاعًا بنسبة ٢,٩٪ في الصادرات وارتفاعًا بنسبة ٢,٩٪ في نفقات الاستهلاك العام. نتج هذا الانكماش الشاذ عن اتخاذ الحكومة خطوات متطرفة في محاولة القضاء على الفيروس ومنع تفشيه بشكل أكبر واحتواء الأزمة سأسرع وقت ممكن.

مع حلول العام ٢٠٢١ وانطلاق حملة التطعيمات

على المستوى القطرى بدأت بوادر اقتصادية إيجابية

بالظهور، وأعلن البنك المركزي ووزارة المالية عن توقعاتهما بشأن النمو للعام ٢٠٢١، حيث نشرت وحدة الأبحاث التابعة للبنك المركزى في إسرائيل في شهر كانون الثانى من العام ٢٠٢١ وثيقة ضمت مــؤشرات الاقتصاد الرئيسة على مستوى الماكرو تضمنت سيناريوهين رئيسين - سيناريو يشمل التطعيم السريع للسكان بحلول شهر أيار ٢٠٢١ ، وسيناريو آخر يتضمن عملية تطعيم بطيئة أكثر وتنتهي بحلول حزيران ٢٠٢٢. لكن بناء على وتيرة التطعيم التي لاحظها خبراء البنك المركزي في الأسبوعين الأوليين من شهر كانون الثانى تقرر أن يكون احتمال تحقيق السيناريو السريع أعلى بكثير من الاحتمال البطيء.° في سيناريو التطعيم السريع، من المتوقع أن يتوسع الناتج المصلى الإجمالي بنسبة ٦٠٣٪ في العام ٢٠٢١ وبنسبة ٨,٨٪ في العام ٢٠٢٢. من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الأرباع الأربعة المقبلة (المنتهية في الربع الرابع من العام ٢٠٢١) ٢٠,٦٪ وفي العام ٢٠٢٢ عند ٢٠٨٩٪. من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة الواسع (بين الذين تــتراوح أعمارهــم بــين ١٥ عامًـا فأكثــر) بحلــول الربـع الأخير من العام ٢٠٢١ إلى ٧,٧٪ من القوى العاملة، وأن يستمر في الانخفاض تدريجيًا إلى ٥,٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن ينخفض العجز الحكومي ليقف عند ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ و٣,٦٪ من

إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠٢٢، بحيث تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٧ و ٧٧٪ على التوالي. هذا على أساس يُفترض أن الحكومة ستتخذ تدابير سياسية (تخفيض النفقات وزيادة الضرائب) على نطاق يتوافق مع القيود المستمدة من سقف الإنفاق الذي يحدده القانون، بدون مثل هذا التعديل، ستؤدي النفقات المتوقعة بناءً على القرارات الحالية إلى عجز بندو ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٢.

في سيناريو التطعيم البطيء، من المتوقع أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٣٪ في العام ٢٠٢١. من المتوقع أن يبلغ معدل وبنسبة ٦٪ في العام ٢٠٢٢. من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الأرباع الأربعة المقبلة ١,٠٪ وأن يقف في العام ٢٠٢٢ عند ٨,٠٪. من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة الواسع إلى ١١٪ بحلول الربع الأخير من العام ٢٠٢١، وأن يستمر في الانخفاض إلى ٧٪ بحلول نهاية العام ٢٠٢٢، من المتوقع أن يصل العجز الحكومي إلى ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ و٦٪ في ٢٠٢٢ بحيث يصل الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى بحيث يصل الذين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى

وتفيد تقارير وزارة المالية والبنك المركزي الصادرة في شهر أيار من العام ٢٠٢١ إلى أن اتجاه التعافي الاقتصادي والانخفاض في العجز مستمر حيث بلغ العجـز التراكمـي في الأشـهر الاثنـي عـشر الماضيـة (أيـار ٢٠٢٠ - نيسان ٢٠٢١) نصو ١١,٢٪ من الناتج المصلى الإجمالي (عجز بنصو ١٥٨,٩ مليار شيكل) - بحسب تقرير تنفيذ الميزانية الصادر عن وزارة المالية حتى أيار ٢٠٢١، هذا بعد عجز تراكمي بلغ نصو ١٢٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالي (نصو ١٦٩,٤ مليار شيكل) سُجِل لأول مرة في آذار، مقارنة بنصو ١٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي في شباط. في الفترة من كانون الثاني إلى نيسان ٢٠٢١، تـم قياس عجـز قـدره ٢٦,٨ مليـار شـيكل، مقارنــة مـع عجــز قــدره ٢٨,٢ مليــار شــيكل في الفترة المماثلة من العام الماضي. وكانت أهم القرارات التى أثرت على التوقعات هى تخصيص مبالغ إضافية للنظام الصحى، وتوقيع اتفاقيات شراء التطعيم، وخفض الحد الأدنى لاستحقاق المنح للمصروفات الثابتة إلى ٢٥٪ ودفع تعويضات لمؤسسة التأمين الوطنى بسبب عدم جباية رسوم التأمين عن العمال الذين أخرجوا لإجازات غير مدفوعة الأجر.

نـشرت وزارة الماليـة في نهايـة الربـع الأول مـن العـام

۲۰۲۱ تقرياً يُوضح تنفيذ الميزانية خلل العام المنصرم، أرفقت به تقريراً مُحَدَّثاً بشأن تنفيذ خطة المنصرم، أرفقت به تقريراً مُحَدَّثاً بشأن تنفيذ خطة الحكومة المتعامل مع انتشار كورونا الربع الأول من العام ۲۰۲۱. يُظهر التحديث أنه حتى نهاية شهر أيار ۲۰۲۱ حُوِّل ما مجموعه ۹۰٫۸ مليار شيكل إلى الاقتصاد كجزء من برنامج المساعدة (الصحية والاجتماعية والتجارية)، من أصل ۱۳۷٫۱ مليار شيكل المخصصة لهذا الغرض (يبلغ إجمالي قيمة البرنامج بربريم ميكل تتضمن قروضًا بضمان الدولة). وفقًا لتوقعات الخزانة، سيتم بحلول نهاية برنامج المساعدة في نحو شهر ونصف، استخدام ما مجموعه المربر مليار شيكل من الميزانية - أي لن يتم تحقيق نحو ٥ مليارات شيكل.

وطالما تقرر استكمال برنامج مساعدة الأعمال في منتصف العام ٢٠٢١، فإن توقعات التنفيذ المتوقعة تتراوح بين ٥,٥-٥ مليار شيكل، مما يعني أن رصيد الميزانية المتوقع في الخطة سيرتفع بمقدار ٥,٦ إلى ٣ مليار شيكل. حاليًا، الموقف السائد بين المهنيين في وزارة المالية هو أنه لا توجد حاجة لتوسيع برنامج المساعدة؛ لا نموذج الإجازات غير مدفوعة الأجر الذي قدم مدفوعات بطالة شمولية للعاطلين عن العمل والمتواجدين في إجازات غير مدفوعة الأجر، ولا برنامج منتج الأعمال.

فروع الاقتصاد المتضررة من أزمة الكورونا

لم تسلم إسرائيل من وباء الكورونا الذي بدأ في الصين وانتشر إلى جميع أنصاء العالم. ولم تلتفت الأنظار كثيرًا في إسرائيل في المراحل الأولى إلى انتشار الوباء، وكانت التقديرات أن معدلات النمو ستنخفض قليلًا لكنها لن تؤثر بأكثر من بضع درجات امئوية على معدل النمو في الناتج المحلي، وبقيت أجواء من التفاؤل أن وباء الكورونا سيؤثر، في الأساس، على معدلات النمو في الربع الأول لعام ٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أجواء من الشك وعدم اليقين تسود اقتصادات العالم ومنها إسرائيل. لكن تسارع انتشار الوباء في أوروبا وخاصة في إيطاليا وظهور بعض الحالات في أواخر شباط في إسرائيل، أدى إلى تغيير التقديرات والتنبؤات المستقلدة.

اشتدت حدة النقاشات بين الأوساط الاقتصادية والأوساط الصحية، خاصة منذ نهاية شهر شباط

ومن أول القضايا التي تم تحليلها اقتصادياً داخل إسرائيل كانت اعتقاد تجار التجزئة المحليون بأن المستهلكين الإسرائيليين سيتخلون عن التسوق عبر الانترنت من الصين وسيعودون إلى التسوق من المنتجات الإسرائيلية، أو على الأقل من المنتجات التي تباع في إسرائيل، لكن الوضع على أرض الواقع كان مغايراً تماماً.

وبداية شهر آذار، حيث بدأت أعداد المصابين بالتزايد بوتيرة متصاعدة، وأخذت المؤثرات الاقتصادية تظهر بوادر سلبية، وتغير المزاج العام بالنسبة للتقديرات حول الآثار التي سيتركها الوباء على الاقتصاد الإسرائيلي. ظهرت حدة هذه النقاشات بشكل جلي في معظم قنوات التلفزيون الإسرائيلي التي خصصت جميع برامجها الإخبارية لمناقشة تبعات انتشار الكورونا في إسرائيل وسبل مُواجهة هذا الفيروس الخطير على المستويين الصحي والاقتصادي.

كان فرعا الطيران والسياحة أول الفروع المتضررة من تصاعد عدد المصابين، وأبدت إسرائيل خشيتها من تضرر هذين القطاعين، وحدوث أزمة لم يسبق لها مثيل في فرع السياحة، ولم تستبعد إمكانية أن يتكبد اقتصادها خلال العام ٢٠٢٠ خسائر فادحة تبدأ انطلاقاً من هذين المجالين، خاصة في حال اتساع دائرة انتشار الوباء حول العالم. سارعت الحكومة وسط هذه المضاوف التي عكستها تقديرات العديد من الباحثين والمختصين بالسياحة والاقتصاد، لفرض إجراءات مشددة على حركة الوافدين والمسافرين عبر مطار بن غوريون منعا لوصول الفيروس، وقد تخوفت شركات الطيران الإسرائيلية من مواصلة إلغاء الحجوزات وتراجع عدد حجوزات الرزم السياحية، وتذاكر الطيران من تل أبيب لمختلف بلدان العالم، بسبب التخوف من انتقال العدوى في المطارات والطائرات. عرضت شركات السياحة والطيران الإسرائيلية في السوقين المحلية والعالمية رزما سياحية مخفضة بمئات الدولارات، بغية تقليص حجم الأضرار والخسائر ومنع انهيار موسم السياحة الحالي، علما بأن قطاع السياحة تكبد في

الأسبوع الأول من انتشار الأزمة مبلغ ثلاثمئة مليون دولار.

وقد أوصت وزارة الداخلية بعدم السفر إلى الخارج إلا في حالات الصخرورة، كما أصدرت وزارة الصحة قرارًا بفرض الحجر الصحي مدة أسبوعين على كل من أتى أو عاد من إيطاليا والصين ودول شرق آسيا ومناطق تشهد تفشيًا للفيروس، واتسعت دائرة من عادوا من دول أعلنت عنها الوزارة أنه ينتشر فيها كورونا ووضعوا في حجر منزلي، وليس ذلك فحسب، بل أُدخِل في فترة لاحقة كل من عاد من خارج البلاد إلى الحجر المنزلي دون الأخذ بعين الاعتبار الدولة التي قدم منها. على الرغم من هذه الإجراءات وآليات التحصن لمنع دخول الفيروس فإن تداعياته باتت تترك بصمات وآثارًا على قطاع السياحة، وتنذر أيضًا بتكبد الاقتصاد خسائر فادحة، بسبب حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والصين بما يقدر بعشرة مليارات دولار سنويًا، ومع دول شرق آسيا عشرات الليارات.

في هـذا السـياق، أفـادت شركات الطـيران أنـه سُـجل بنهايـة شـباط ٢٠٢٠ إلغـاء الرحـلات المسـتقبلية، كمـا لوحـظ انخفـاض بنسـبة ٥٠٪ في الرحـلات السـياحية إلى جميـع العالـم، وقُـدِّرت خسـائر شركـة «إلعـال»، كـبرى شركات الطـيران الإسرائيليـة بنحـو ١٥٠ مليـون دولار وسُرِّح عـلى الفـور وأُقيـل الآلاف ممـن يعملـون في هذيـن المجالـين، وأصبحـت آلاف الغـرف الفندقيـة شـاغرة بسـبب إلغـاء الحجـوزات العالميـة. تزامـن ذلـك مـع إطـلاق العديـد مـن التقديـرات المتشـائمة التـي باتـت تتوقـع حـدوث خسـائر ماديـة طائلـة في قطاعـات الاقتصـاد الأخـرى، وصلـت وفقـاً لبعـض التكهنـات إلى عـشرات مليـارات الشـواكل، ولـم لبعـض التكهنـات إلى عـشرات مليـارات الشـواكل، ولـم

تطل المدة حتى بدأت هذه التوقعات تصبح واقعية شيئاً فشيئاً، وبدأت الأزمة بالتدحرج لتشمل فروعاً وقطاعات مختلفة دخلت هي الأخرى في أزمة خانقة، ومما زاد الطين بلة أنّ ميزانية الدولة لم تُقرحتى الآن، لعدم وجود حكومة، وأنّ الحكومة الانتقالية، التي تُدير الدولة حاليًا، غير مخولة لسنّ قانون الميزانية، الأمر الذي يزيد الوضع سوءًا.

ومن أول القضايا التي تم تحليلها اقتصادياً داخل إسرائيل كانت اعتقاد تجار التجزئة المحليون بأن المستهلكين الإسرائيليين سيتخلون عن التسوق عبر الانترنت من الصن وسنعودون إلى التسوق من المنتحات الإسرائيلية، أوْ على الأقل من المنتجات التي تباع في إسرائيــل، لكــن الوضــع عــلى أرض الواقــع كان مغايــراً تماماً ولم يترك مجالًا للشكّ، وبدأ سيناريو الرعب يتحقق تدريجياً: فقد سجل في مراكز التسوق انخفاض كبير في أعداد المتسوقين، ومنذ ذلك الوقت أخذ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بالتعاون مع وزير الصحة ليتسمان بالظهور على شاشات التلفزيون طالباً من المواطنين الالتزام بتعليمات وزارة الصحة التي لم تكن في هذه الفترة متشددة، علماً أن حالات العدوى كلّها أتت من سكان عادوا من خارج البلاد وكان مصدر العدوى معروفاً لدى الوزارة. ومن أهم هذه التعليمات حينئة الحفاظ على مسافة لا تقل عن متر الواحد عن الآخر، وإدخال بضعة آلاف من الإسرائيليين الحجر الصحيى والعزل المنزلي، مع العلم أن خبراء وزارة الصحة توقعوا ارتفاع عدد المصابين يوماً بعد يوم وفقدان السيطرة على تتبع مصدر العدوى للمصابين، وما لبثت أن أصبحت هذه التوقعات حقيقية.

كان فرع الألبسة والأزياء هو الفرع التالي الذي بدأت بوادر الأزمة تظهر فيه بعد الصعوبات التي واجهها فرعا الطيران والسياحة، إذ تعتمد هذه الفروع اعتماداً كبيراً على مواد الخام ومنتجات مستوردة من الصين. وقد حذرت شركات أزياء الملابس من تبعات إغلاق المصانع في الصين قبل شهر من تباطؤ أعمالها. مع مرور أسبوعين أو ثلاثة، بدأت هذه الشركات بإرسال موظفيها إلى المنازل، حيث أعلنت مجموعة "فوكس" أنها ستقلص عدد الموظفين في فروع "فوكس"، "أميركان إيغل"، "يانغا" و"بيلابونغ". كذلك أعلنت مجموعة "زارا" العالمية لبيع الألبسة الرجالية والنسائية عن تقليص ساعات العمل، أمّا

شبكة "كاسترو" للملابس، فقد حذّرت بدورها من أنها لن تستطيع مواجهة هذا الانخفاض الحاد في حركة الزبائن ودخلت هي الأخرى في ضائقة مالية. كان القطاع التالي الذي انضم إلى الأزمة بعد الفروع المذكورة أعلاه، قطاع تنظيم الحفلات والعروض، الذي فوجئ تمامًا من توجيهات وزارة الصحة بمنع تجمع أكثر من ١٠٠ شخص في مكان واحد، وعليه ألغيت عروض، مسرحيات، مهرجانات، فعاليات حفلات ومناسبات كثيرة. "

كان من الواضح أن فرع المطاعم كان الفرع التالي السني سينضم إلى الفروع السابقة كأحد الفروع المتضررة بشكل بالغ، حيث سجل هذا الفرع انخفاضًا كبيرًا في عدد الزوار، مع هبوط ٢٠٠٠ من الحجوزات خلال أسبوع واحد، وقد بدأ الطهاة بالفعل في إعداد خدمات التوصيل وتكثيفها، مع عدم قدرة بعض المطاعم الفاخرة على التعامل مع الموقف.

أما قطاع المواد الغذائية والتموينية، فقد توقع الخبراء ألا يحدث فيه نقص على الرغم من الانقضاض على مراكز التسوق وشراء مواد غذائية وتموينية، ولكن عمليًا، ردّ المنتجون المحليون على أزمة الكورونا بزيادة مناوبات العمل، وزيادة خطوط الإنتاج وتوسيع جولات التوزيع، لكن هذه الحلول الموضعيّة، وفقاً لبعض الخبراء، لن تمنع الضربة القاسيّة التي سيتلقاها الاقتصاد الإسرائيليّ. "

البطالة والتشغيل وتأثر المصالح الصغيرة والمتوسطة

كانت آثار الأزمة محسوسة بقوة أكبر في سوق العمل، مع ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى قياسي بلغ ٢٦,١٪ خلال الإغلاق الأول في نيسان (وفقًا للتعريف الواسع الذي يشمل العاطلين عن العمل والعاملين في الجيش والمسرحين حديثًا وهم العمال الذين لا يبحثون عن عمل)، قفز معدل البطالة مرة أخرى إلى ٢٢٦٪ بسبب فرض إغلاق آخر، وفي المتوسط بلغ معدل البطالة الواسع في ٢٠٠٠٪ مقابل ٨,٣٪ في ٢٠١٩٪ كان الضرر اللاحق بالتوظيف أكثر خطورة بكثير من العمر اللاحق بالناتج المحلي الإجمالي، حيث طُرد العديد من العمال أو أخرجوا إلى إجازة غير مدفوعة الغجير وارتفعت نسبة البطالة الموسعة ١٥٠٪ في

المتوسط السنوي. كان الضرر اللاحق بتوظيف العمال ذوي الأجور المنخفضة حادًا، خاصة بسبب تعدد هذه الفئات العمالية في فروع لحقت بها جل الأضرار في الفعاليات والأنشطة. تسبب تضرر هذه الصناعات بضرر واسع النطاق لحق بأصحاب الأعمال الحرة والشركات الصغيرة، حيث واجهت هذه الشركات صعوبة بالغة في تجنيد الاعتماد وخاصة قبل تفعيل الأموال والصناديق التي تضمنها الدولة.

تطرق محافظ بنك إسرائيل إلى موضوع البطالة وقال: «نجحنا بعد الإغلاق الأول في العودة إلى أقل من ١٢٪، أما الأخبار السيئة فهي أننا لم ننجح في خفض هذا الرقم أكثر. عندما دخلنا إلى الإغلاق الثاني، رأينا الارتفاع من جديد في نسبة البطالة، وكلما خرجنا من الإغلاق كلما لاحظنا انخفاضًا في نسبة البطالة، والسؤال هو كم يلزم من الوقت من أجل العودة إلى النسب السابقة؟ هذا موضوع مهم للغاية، وإذا لم نهتم عن طريق إعادة تأهيل العاملين بالعودة إلى العمل فسوف نفقد ٢٠ عامًا من العمل الكامن».

وأضاف محافظ بنك إسرائيا: «لقد كان نموذج العطلة بدون راتب مناسبًا مع دخولنا إلى الإغلاق، واليوم توجد هنالك حاجة إلى جعله أكثر مرونة عند العودة إلى سوق العمل، العودة المرنة إلى سوق العمل. من يريد ويمكنه أن يعود إلى عمله بنصف وظيفة والحصول على نصف مخصصات البطالة، فسوف يتحسن وضعه، كذلك ستخف الأعباء المفروضة على الحكومة والميزانية. هنالك عدد ليس بقليل من أرباب العمل الذين لن يعودوا للعمل بنسبة ١٠٠٪، وبإمكان ذلك أن يساعدهم. كما أن ذلك من شأنه أن يساعد ضمن نموذج الاحتفاظ بالعمل».

على صعيد المصالح الصغيرة والمتوسطة، وصف بعض المحللين الاقتصاديين ما يحدث بالكارثة الاقتصادية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، إذ إن العديد من المصالح، وخاصة الصغيرة والوسطى منها، مهددة بالانهيار الكامل، فهي لا تحظى حاليًا بأي دخل على الإطلاق ولا تستطيع تسديد ديونها المستحقة ولا تستطيع تغطية الشيكات التي التزمت بها عند شراء بضائع، أو سداد قروضها. تعتبر المصالح الصغيرة والمتوسطة المصالح الأهم في الاقتصادات ككل، بالتالي قد يـودي انهيارها إلى استمرار الوضع تدهوراً وسيصعب على الاقتصاد الخروج من الأزمة بشكل أسرع.

اجراءات وزارة المالية لتقليل أضرار الأزمة

أكد وزير المالية موشيه كحلون أنه ستتم مساعدة العمال المتضر رين، وستُخصص ٥ مليارات شيكل للنمو الاقتصادي، وتضاف هذه الحزمة الجديدة إلى أخرى حجمها ١٠ مليارات شيكل أُعلن عنها في فترة سابقة. تحدث كحلون في المؤتمر الصحافي الذي جمعه مع رئيس الوزراء ببنيامين نتنياهو عن الخطوات التى ستتخذها وزارته لتعويض العمال المتضررين، وقال إن القطاع العام سيعمل بشكل ملائم لنظام لطوارئ، وستستمر فقط الخدمات الأساسية والموظفون الضروريون في عملهم كالمعتاد. أما في ما يتعلق بالعاملين في قطاع الأعمال، والذين تم فُصلوا أو أُخرجوا إلى عطلة غير مدفوعة فقد يحتاج أرباب العمل إليهم لاحقًا، وسوف يتلقون إعانات البطالة في ظل ظروف محسنة. وأضاف بأنه ينوى تخصيص ٥ مليارات شيكل لمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحفيز الاقتصاد وتنميته، ذلك لدفع محركات النمو ومساعدة الـشركات الصغـرة والمتوسطة.

عرضت وزارة المالية رزمة خطوات لمساعدة الاقتصاد التعامل مع إسقاطات الكورونا، منها تأجيل الدفعات الإلزامية لأرباب المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة المستقلين، هبات خاصة للمستقلين، هبات خاصة للعمال المفصولين، تسهيلات لإعطاء قروض، زيادة نطاقات الاعتماد البنكى وغيرها.

وفقًا لما قاله وزير المالية موشيه كحلون، فإن طواقم وزارة المالية تعمل ليلاً ونهاراً بهدف تشكيل رزمة خطوات له المصالح التجارية، العمال الأجيرين والمستقلين في الاقتصاد الإسرائيائي ذلك من أجل مساعدة الاقتصاد في هذه الفترة المعقدة، وأضاف أن الوباء الذي اجتاح إسرائيل هو كارثة لم تعرف الدولة مثلها، وسوف تستمر وزارة المالية باتخاذ أقصى والتأكد من أن الدولة ستخرج أكثر قوة من تبعات والتأكد من أن الدولة ستخرج أكثر قوة من تبعات هذه الأزمة الخطيرة.

فيما يلى تلخيص لهذه الخطوات:

- أولًا في مجال الصحة: تخصيص الموارد المطلوبة للمحافظة على صحة الجمهور وتشمل: زيادة احتياطي الأدوية لحالات الطوارئ، التزود بالكمامات وأجهزة الوقاية وأجهزة التنفس، بناء

كان رد فعل السياسة النقدية قويا أيضًا. ركزت هذه السياسة في بداية الأزمة على استقرار الأسواق المالية، أما في ما بعد فقد قامت بتفعيل مجموعة متنوعة من الأدوات لتخفيف شروط التمويل، كما استخدم بنك إسرائيل أدوات إضافية، من بينها شراء سندات الشركات والقروض النقدية لمساعدة الشركات الصغيرة، كما خفض معدل الفائدة بـ ٠,١٠ نقطة، لتصل إلى ٠,٠ ٪، وقام بشراء العملات الأجنبية على نطاق واسع.

وتطوير ١٠٠٠ سرير لمرضى الكورونا، تحديد المرضى عن طريق تقوية المختبرات ومراكز الفحوصات بهدف إيجاد المرضى وزيادة عدد الفحوصات، بناء غرف خاصة للحجر الصحي في المستشفيات والمراكز الطبية، استخدام الغرف الفندقية بهدف إدخال الموجودين في حجر صحي اليها، إضافة ٢٠٠ ملكات بشرية لمرضات و ٢٠٠ ملكات لعمال الصيانة، تكثيف الجهود لإيجاد التطعيم ضد الفروس، وما إلى ذلك.

- ثانيًا: الاستجابة لاحتياجات مدنية، النظام العام، أغذية وخدمات حيوية، مجتمع مدني: وسائل حماية وتعقيم، تزود لساعات الطوارئ، تكثيف انتشار القوى للمحافظة على النظام العام، تأمين استمرار تزويد الأغذية والأدوية بشكل منتظم وخاصة في أوقات المدن والأزمات، إيجاد حلول مدنية لأشخاص موجودين في عزل صحى.
- ثالثًا: استمرار عمل القطاع العام كما لو كان في حالة الطوارئ وانتهاج خطوات لزيادة النجاعة، إخراج العمال على حسابهم حتى عيد الفصح اليهودي، زيادة الخدمات الديجيتالية المقدمة عن بعد، تطوير دورات محوسبة وتسريع عمليات تمرير المعلومات.
- رابعًا: تقليل نفقات المصالح التجارية الصغيرة وتقديم مساعدات للمستقلين: تقديم موعد الدفعات لمزودي المنتجات والخدمات المختلفة للحكومة، إطالة الفترة الزمنية المتاحة لمجمل المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة لدفع ضريبة القيمة المضافة ورسوم التأمين لمؤسسة التأمين الوطني وباقي

- الدفعات الإلزامية وضريبة الأرنونا لشهر نيسان، وما إلى ذلك.
- خامسًا: إتاحة الاعتماد للمصالح التجارية، إقامة صندوق لإعطاء القروض بضمان من الدولة وتخفيف تقييدات الاعتماد في فرع العقارات.
- سادسًا: تخفيف العبء الاقتصادي على المواطن، تقديم موعد دفع ضريبة الدخل السلبية للمستحقين، تسهيل إعطاء الاعتماد للأفراد وزيادة نطاق الاعتمادات الفردية، تأجيل دفع القروض السكنية للبنوك أو لوزارة الإسكان، تقديم خدمات بنكية موسعة.
- سابعًا: تسريع بناء بنية تحتية بهدف نمو متسارع محدداً للاقتصاد.

استجابت السياسة المالية العامة بقوة، وبشكل رئيس من خلال المدفوعات التحويلية، التي تهدف إلى مساعدة اقتصادات المنازل والعمل. زادت هذه السياسة من الدخل الخاص المتاح وخففت من الضرر الذي يلحق بالناتج المحلي الإجمالي، كما قدمت الحكومة ضمانات لتوفير القروض للشركات.

كان رد فعل السياسة النقدية قوياً أيضًا. ركزت هذه السياسة في بداية الأزمة على استقرار الأسواق المالية، أما في ما بعد فقد قامت بتفعيل مجموعة متنوعة من الأدوات لتخفيف شروط التمويل، من أبرز هذه الأدوات من حيث نطاقه كان شراء السندات الحكومية في السوق الثانوية، كما استخدم بنك إسرائيل أدوات إضافية، من بينها شراء سندات الشركات والقروض النقدية لمساعدة الشركات الصغيرة، كما خفض معدل الفائدة بـ ٥٠، نقطة، لتصل إلى ٠٠، ، وقام بشراء العملات الأجنبية على نظاق واسع.

قرارات الحكومة لاحتواء الأزمة

تواصلت المناقشات على امتداد أكثر من عام في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بمشاركة وزراء المالية والصحة والاقتصاد، بالإضافة إلى رئيس مجلس الأمن القومي لبحث سبل معالجة هذه الأزمة وإمكانيات فرض المزيد من القيود في محاولة لوقف تفشي فيروس كورونا. تزامنت هذه المداولات مع ارتفاعات حادة بوتيرة انتشار الوباء في البلاد بشكل ملحوظ، ليصل عدد الحالات الجديدة إلى بضع آلاف يومياً، وبالذات بعد تفاقم الأزمة في شهر أيلول ٢٠٢٠ واندلاع الموجة الثانية من الوباء.

من القرارات الأولى التي اتخذتها الحكومة في هذا السأن منع سفر الإسرائيليين للمشاركة في مؤتمرات دولية وفعاليات عالمية، كما تقرر تشكيل فرقة عمل مشتركة للشرطة ووزارة الصحة لفرض الحجر الصحي، وفرضت وزارة الداخلية الإسرائيلية إجراءات مشددة على المعابر البرية تحول دون دخول من لا يحمل الجواز الإسرائيلي، وفي سياق إعادة انتشار جيش الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، درس وزير الدفاع نفتالي بينيت إمكانية فرض طوق أمني شامل على الضفة الغربية وغزة وإغلاق المعابر البرية، ذلك بعد فرض الإغلاق الكامل على مدينة بيت لحم بحجة منع تفشى الفيروس.

في سياق متصل، ضغطت وزارة الصحة وبشكل مستمر للإعلان عن تصعيد الإجراءات حتى تم تعطيل كامل للاقتصاد. تباينت الآراء حول تعطيل تام للنشاط الاقتصادي ووقف المواصلات العامة بشكل كلي، وهي خطوات طالبت بها الصحة وتعارضها وزارة المالية نظرًا لتبعاتها الاقتصادية الكارثية وعواقبها الوخيمة، بينما بدا واضحاً تردد نتنياهو في اتخاذ قرار من هذا النوع.

مع ذلك، نوقش فرض قيود تدريجية جديدة متشددة أكثر، بما في ذلك تقليص إضافي لعدد الوظفين في المصالح التجارية، حتى لو كانوا يحافظون على مسافة المترين بين الأشخاص التي فرضتها السلطات في وقت سابق. كما ذُكِر سابقاً، فقد تشكلت قرارات الحكومة الأولية بوقف كل مرافق الترفيه عن العمل، من المقاهي والفنادق وقاعات الأعراس والمطاعم وغيرها، وعدم إجراء أي مناسبات تضم أكثر من مئة شخص،

والجامعات، ويدأت أزمة كبرى متدحرجة للاقتصاد الإسرائيلي، فبدأت التقديرات تعلى بما يفيد أن عشرات المليارات سيخسرها الاقتصاد الإسرائيلي، وخلال يومين فقط زج بـ ٢٥ ألف عامل إلى دائرة البطالة، ووصل عددهم في أوج الأزمة إلى أكثر من مليون شخص عاطل عن العمل. توالت القرارات الحكومية ليصدر القرار الثانى ويمنع التجمهر لأكثر من عشرة أشخاص وتلاه الثالث والذي تم باتفاق كل من وزارة المالية، بنك إسرائيل، نقابة العمال والمشغلين ورئاسة الحكومة، بتسريـح ٨٠٪ مـن العمـال في القطـاع العـام و٧٠٪ مـن عمال القطاع الخاص، وعلى الرغم من ذلك لم تنجح الأوساط الرسمية في إسرائيل بإيجاد حل واضح بشأن رواتب الموظفين الذين تواجدوا في المنزل، وما إذا كان أصحاب العمل سيدفعون لهم مستحقاتهم من أيام الإجازة والعطل، أم أن الدولة ستقوم بتعويضهم.. وتلاه القرار الرابع بتشديد التعليمات الموجهة للجمهور، بما في ذلك إغلاق المراكز التجارية والمطاعم والمقاهى إغلاقًا تامًا ومنع السكان من الخروج إلى التنزهات والشواطئ والأماكن العامة، وغيرها من الخطوات المتشددة.

وفقًا لما جاء في صحيفة «هآرتس»، يرى المسؤولون في وزارة الصحة أن «العديد من شرائح السكان لا يستوعب القيود التي فُرضن مع ازدياد عدد المصابين يومياً ولا تدرك أن الهدف هو الحد من الاتصال المباشر بين الأشخاص منعًا لانتشار العدوى، ويحاولون الالتفاف على القيود وانتهاكها بطرق مختلفة». وعليه أعدت الحكومة بالفعل خطة طوارئ تشمل إغلاقًا شبه كامل لمرافق الدولة وتعطيلًا شاملًا للاقتصاد باستثناء محلات السوبر ماركت وبيع الخضار والفواكه التي ستظل مفتوحة ليتم السماح بالخروج التدريجي في ساعات معينة لاقتناء الحاجات الأساسية، ويُسمح للمواطنين التردد على كل الأماكن الحيوية مثل صناديق المرض والترود بالحاجيات، وما إلى ذلك.

وأعلن قائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي أن الجيش أنهى تجهيز فندق في تل أبيب وآخر في القدس ومستعد لتحويلها في أي لحظة إلى مراكز للحجر الصحي، وصرّح قائد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، تمير يدعي بأنه «جهزنا كلا الفندقين لهذا الغرض. سيتم تأمينهما بواسطة الجيش بالتنسيق مع الشرطة وبإشراف وزارة الصحة».

في ما يلى إجمال للخطوات والقرارات التي اتخذتها

الحكومة خلال العام المنصرم لمعالجة الأزمة والتقليل من أضرارها:

- ا. إعلان الحكومة بالفعل عن تحويل الأموال، وزيادة الأموال الائتمانية المخصصة للاعتماد للشركات المتضررة بضمانة الدولة.
- ٢. موافقة البنوك على تأجيل مدفوعات الرهن العقاري، وتشجيع بنك إسرائيل لها على إضافة القروض ومنحها، عن طريق تخفيف القيود على مبالغ السحب المسموح بها للشركات والأسر وتخفيف تقييدات الاعتماد في فرع البناء.
- ٣. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تخفيف التقلبات غير الطبيعية في الأسواق وزيادة مستوى السيولة فيها، أعلن بنك إسرائيل عن شراء سندات حكومية في السوق الثانوية وإجراءات واسعة النطاق لزيادة السيولة في أسواق العملات المحلية والأجنبية.
- 3. أعلنت الحكومة عن تحويل ميزانية بنحو ٥ مليار شيكل للجهاز الصحي والأطراف الأخرى المشاركة في تطبيق المبادئ التوجيهية للحكومة. بالإضافة إلى تحويل مبلغ ٢,٥ مليار شيكل بهدف شراء الطُعوم وتحويل مبلغ ٢,٤ مليار شيكل إضافي لمعالجة الأزمة ومنع تفش إضافي للوباء.
- أعطاء الحق للعمال المفصولين وكذلك العمال الذين أُخرِجوا لإجازة غير مدفوعة الحصول على الذين أُخرِجوا لإجازة غير مدفوعة الحصول على هذه المدفوعات من اليوم الأول إذا استمرت الإجازة غير المدفوعة لأكثر من ٣٠ يومًا. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن قانون إعانة البطالة في إسرائيل هو من أصعب القوانين سواء في ما يتعلق بفترة التأهيل الطويلة (فترة العمل المؤهلة للحصول على إعانات البطالة)، أو بقِصَر فترة الاستحقاق نسبيًا، خاصة بالنسبة للشباب.
- 7. إعلان الحكومة عن تقصير فترة التأهيل من ١٢ إلى ٦ شهرًا، كما تقرر أيضًا تمديد فترة الاستحقاق للأشخاص الذين استنفدوا بالفعل استحقاقهم (على الرغم من عدم ذكر المدة). سيساعد الإخطار المبكر بتمديد استحقاق استحقاقات البطالة على الأقل حتى العودة إلى روتين الحياة دون قيود، في تقليل القلق وعدم اليقين لدى المسرحين أو الموجودين في إجازة غير مدفوعة ويمنع حدوث انخفاض حاد في نفقاتهم.



بنية الاقتصاد الإسرائيلي: الشريحة الضعيفة أكثر انكشافًا للأزمة. الصورة من سوق «محانيه يهودا» في القدس يوم ١٤ أيلول ٢٠٢٠. عن «فلاش ٩٠»

- ٧. إعـــلان الحكومــة عــن منحــة قدرهــا ٢٠٠٠ شــيكل لأصحــاب الأعمــال الحـرة الذيــن يبلــغ حجــم مبيعاتهــم
 ٣٠٠ ألــف شــيكل ســنويًا، مــع دخــل يصـــل إلى ١٥٠ ألــف شــيكل ألــف شــيكل
 ألــف شــيكل، ودخــل عائــلي يصــل إلى ٢٠٠ ألــف شــيكل ســنوبيًا.
- ٨. أما بالنسبة للشركات وأصحاب الأعمال الحرة الذين تضرروا بشدة من الأزمة، فقد أعلنت الحكومة عن تمكينهم من تأجيل مدفوعات ضريبة القيمة المضافة وضرائب الممتلكات والضمان الاجتماعي. ° \

أسواق المال في ظل أزمة الكورونا

أدى انتشار وباء الكورونا في مراحله الأولى إلى الحاق أضرار جسيمة بأسواق المال العالمية، (بما فيها أسواق المال العالمية السعار فيها أسواق المال في إسرائيل، وقد هبطت أسعار الأسهم في البورصة الإسرائيلية بمعدل ٣٠٪ خلال فترة وجيزة منذ اندلاع الأزمة واتشحت الشاشات في بورصة تل أبيب باللون الأحمر وهوت مؤشرات أسهم كبرى الشركات بشكل كبير، إثر حالة الهلع التي أصابت إسرائيل في أعقاب انتشار الوباء وتأثيره على الاقتصاد العالمي، خاصة في مجالي وتأثيره عركة الطيران والسياحة.

وعليه ســجلت البورصــة في تــل أبيــب خسـائر في تــداولات الأسـهم تراوحــت بـين ٢٥٪ ٣٠٪ لمختلف الشركات

عكست الانخفاضات في أسعار الأسهم الأضرار التي لحقت بالاقتصاد، والتي تقلصت بحسب بيانات دائرة الإحصاءات المركزية بنحو ٣٠٪ خلال الربع الثاني من العام. يعكس الارتفاع في أسهم التكنولوجيا المرونة النسبية والقوة العالية لشركات التكنولوجيا، مقارنة بمرونة الشركات الاعتيادية وقوتها.

الإسرائيلية والأجنبية، خاصة شركات الطاقة والنفط والبنوك وصناديق التقاعد، حيث قدرت الخسائر اليومية بنحو مليار دولار، ولحقت الخسائر الفادحة بالمستثمرين على اختلاف أنواعهم.

هبط موشر «تل أبيب ٣٥» لكبرى الشركات الإسرائيلية بنسبة ٢٨٪، وموثشر «تل أبيب ١٢٥» الأهم في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٢٦٪. وحدث انخفاض في أسعار النفط،، بهبوط أسهم «قطاع تل أبيب للنفط والغاز» بنسبة ٢٦٪، في ما انخفضت و»ناويست» ١٤٪، أما أسعار صناديق الائتمان فقد هبطت بنسبة ٢٢٪ خلال الفترة نفسها. كذلك تلقت البنوك، صناديق التقاعد، شركات التأمين والاعتماد ضربة شديدة، وانخفض مؤشر «تل أبيب البنوك» بنسبة ٢٢٪. وانخفضت أسهم بنك هبوعليم بنسبة ٢١٪، بنك ليئومي ١٩٪، بنك ديسكونت ١٩٪. في مجال السياحة، انخفضت أسهم شركة الفنادق «فاتال» بــ ٣١٪، وشركة الطيران «إل عال» بــ ٢٩٪. في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا، توقف التداول في بورصـة تـل أبيـب عـدة أيـام خـلال فـترة شـهرين وعشرة أيام منذ أن أعلن لأول مرة عن تفشى الكورونا جراء هبوط حاد في قيمة الأسهم جراء تأثرها بالأسواق العالمية أو بسبب حدوث تقييمات خاطئة، فعلى سبيل المثال توقف التداول في البورصة في إحدى المرات بسبب الإعلان الخاطئ لوزارة صحة عن القفزة الحادة بعدد المصابين من فيروس كورونا بإسرائيل، ما أدى لهبوط مؤشر تل أبيب ٣٥ وتل أبيب ١٢٥ بأكثر من ٨٨.

هـذا وقـد انخفضـت الأرباح عـلى سـندات الديـن بمـا

معدله ٢٣٪، وأما صناديق الاستكمال فقد انخفضت أرباحها بمعدل ٢٢٪.

وإذا نظرنا إلى المعطيات السنوية نجدها تتلخص بالآتى:

تعكس مراجعة موجزة للبورصة خلال العام المنصرم ٢٠٢٠ التأثير الخطير لأزمة كورونا على الاقتصاد الإسرائياي، حيث انخفض مؤشر «تل أبيب «٣٥ خلال العام بنسبة ١٧٧٧٪ إلى مستوى ١٦٣٤٪ نقطة. وانخفض مؤشر «تل أبيب ١٢٥» بنسبة ١٦٣٨٪ إلى ٥٧٥،٥٠٠ نقطة، في حين قفز مؤشر ١٢٥ تقطة الذي يضم أسهم أكبر عشر شركات تكنولوجية بنسبة ١٣٠٥٪ إلى ٢٥٠٧٨٪ إلى ٢٩٠٧٨، القطة.

عكست الانخفاضات في أسعار الأسهم، كما ذكرنا، الأضرار التي لحقت بالاقتصاد، والتي تقلصت بحسب بيانات دائرة الإحصاءات المركزية بنحو ٣٠٪ خلال الربع الثاني من العام. يعكس الارتفاع في أسهم التكنولوجيا المرونة النسبية والقوة العالية لشركات التكنولوجيا، مقارنة بمرونة السشركات الاعتيادية وقوتها.

تلخيص

حوّلت أزمة الكورونا معظم اهتمام الرأي العام إلى التعامل مع الأزمة وأضرارها، وبالتالي كان هنالك تركيز كبير على السياسة الاقتصادية أيضًا في الآونة الأخيرة. سوف تضطر الحكومة الإسرائيلية إلى الانخراط بأسرع ما يمكن في عملية إعادة الاقتصاد إلى النشاط الكامل ومنع الضرر المستمر جراء الأزمة، وفي الوقت نفسه مواجهة تحديات الاقتصاد في ما وراء أفق كورونا. لم تغير الأزمة القضايا الاستراتيجية التى تواجه الاقتصاد

الإسرائياي، لكنها سلطت الضوء على جوانب تتعلق بأهميتها وضرورة معالجتها.

انعكست أزمة كورونا في الاقتصاد الإسرائيلي على شكل أعمق ركود في تاريخ البلاد. أشارت معظم المعطيات إلى حدوث انخفاض في الناتج القومي للفرد بنسبة ٥,٥٪ في العام ٢٠٢٠، وفي الوقت نفسه تسجيل معدل بطالة واسع (بما في ذلك عمال أُخرجوا لإجازات غير مدفوعة الأجر و»يائسون» بسبب تفشي الفيروس) بلغ ١٤٪ بالتقريب في نهاية العام ٢٠٢٠.

مكنت الظروف الماكرو-اقتصادية المريحة التي سادت في إسرائيل مع بدء انتشار الأزمة صناع القرار من اتباع سياسة مالية ونقدية موسعة، على غرار سياسة العالم الغربي. مع ذلك، فإن الأداء الاقتصادي في إسرائيل في ظل الأزمة كان مماثلاً لمعدل الدول المتطورة.

في إسرائيل أيضًا يمكن التقدير أن الفترة التي تتلو الأزمة ستكون مختلفة بأوجه عديدة عن الفترة التي قبلها. يبدو هذا الاختلاف واضحًا في سوق العمل، حيث نشأ واقع جديد بسبب التبادل بين عمال معينين وبين تقنيات متقدمة، سياسات الإجازات غير مدفوعة الأجر وإمكانيات العمل من المنازل في الفترة القادمة.

إن التحدي الرئيس الذي يواجه الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات القادمة هو كيفية إجراء ملاءمة جيدة قدر الإمكان مع الواقع الجديد، وخاصة في سوق العمل، من خلال الرجوع إلى وضعية التشغيل التام. وعلى الرغم من التفاؤل بشأن النمو في السنوات ٢٠٢١ و٢٠٢٠، والذي يُقدر أن يصل إلى ١١٠٥٪ في المجمل، فإن بنك إسرائيل يُعرب عن قلقه من وضع سوق العمل، حيث يتوقع بطالة بنسبة ٦٪ في نهاية العام ٢٠٢٢.

أثر وباء كورونا على الاقتصاد في مجموعة متنوعة من الجوانب. أدى الوباء إلى ركود عالمي حاد وتغير في مختلف المجالات الاقتصادية. تأثر الوضع الاقتصادي من حالة التعامل مع الوباء وأثر في الوقت نفسه على طريقة التعامل معه. وقد بدأ الركود الاقتصادي في إسرائيل بعد وباء كورونا حيث تضررت العديد من الشركات ماليًا وأُلغِيت العديد من الفعاليات والأنشطة الاقتصادية. وقد اندلع الوباء خلل الأزمة السياسية في إسرائيل

خرقها عدة مرات بسبب الأزمة. تضررت العديد من فروع الاقتصاد وعلى رأسها فرع الطيران، السياحة، الفنادق، فرع الألبسة والأزياء، قطاع تنظيم الحفلات والعروض، فرع المطاعم، الفعاليات الترفيهية وغيرها من الفروع التي تعتمد في عملها على وجود كم كبير من جمهور يستهلك المنتجات والخدمات المزودة من قبل هذه الفروع.

وعلى غرار الشركات في جميع أنصاء العالم، سمحت الشركات في إسرائيل لموظفيها أيضًا بالعمل من المنزل، في حال كانت الوظيفة تسمح بالعمل المنتظم من المنزل، وانتقل القطاعان العام والخاص إلى وضع يُسمَح فيه وانتقل القطاعان العمال التواجد داخل أماكن عملهم. وعلى إثر تعليمات التجمهر التي فرضتها الحكومة، اضطرت العديد من الشركات إلى إخراج الموظفين لإجازة غير مدفوعة الأجر أو إقالة جزء كبير منهم. وقد قلصت دوائر التوظيف نشاطها الاقتصادي داخل فروعها ووجهت الأفراد للتسجيل بهدف الحصول على إعانات بطالة عبر الموقع الإلكتروني الذي انهار عدة مرات بسبب الازدحام.

تم تقسيم أهداف السياسة الاقتصادية خلال الأزمة: الأزمة إلى فترتين – السياسة المتبعة خلال الأزمة: تنفيذ إجراءات المساعدة والهادفة إلى بقاء الأسر والسشركات والمنظمات (القطاع الثالث)، وبشكل أساسي من خلال توفير السيولة وتعليق النفقات والضرائب. السياسة بعد الأزمة: إجراءات لإنقاد الأعمال والمؤسسات وزيادة الطلب من أجل عودة سريعة إلى مسار النمو السريع.

اضطرت الحكومة خلال الأزمة إلى الإعلان عن الخطط الاقتصادية من أجل التعامل مع الوباء ورفعت بين الحين والآخر حجم المبالغ المخصصة للمساعدات المالية، ففي حين كانت قيمة المساعدات في شهر آذار ٢٠٢٠ (١٠) مليار شيكل، أصبحت هذه المبالغ نحو ملام الميار شيكل في شهر أيار ٢٠٢٠، وفي شهر تموز ٢٠٢٠ أضيفت ٥٠ مليار إضافي بهدف تقديم العون للاقتصاد.

مع الخروج من الأزمة، ستكون هناك حاجة إلى تعديل كبير في السياسة المالية والنقدية لضمان مسار النمو السريع، تقليل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحسين في مؤشرات الاقتصاد على المدى البعيد.

الهوامش

- ل كرنيت فلوغ، «الإستقاطات الاقتصادية والسياسية التي تقتضيها أزمة الكورونا»، موقع المعهد الإسرائيل للديمقراطية، https://www.idi.org.il/
 parliaments/30997/30983
 - (آخر مشاهدة في ٧ حزيران ٢٠٢١)
- https://www.imf. موقع صندوق النقد الدولي على الرابط ۱۹-org/en/About/FAQ/imf-response-to-covid (آخر مشاهدة في ١ حزيران ٢٠٢١)
- موقع وزارة المالية قسم الأبحاث الاقتصادية عادن مرتردد مدنوه
 را مرتمرا (www.gov.il) -دا مرتما 2020 مدنع
 را خر مشاهدة في ۷ حزيران ۲۰۲۱)
- هوق عدائرة الإحصاءات المركزية ישילש التماه : عاיימואל תונובשח (cbs.gov.il)
 رآخر مشاهدة في ٤ حزيران ٢٠٢١)
- https://www.boi.org.il/he/ موقع البنـك المركــزي NewsAndPublications/PressReleases/Pages/04-01-2021a.

 (۲۰۲۱ آخــر مشــاهدة في ۱۰ حزيــران) aspx
- موقع وزارة المالية، تقدير أولي لتنفيذ الميزانية، ولسد العجيز https://www.gov.il/ أيار /lhtps://www.gov.il الحكومي للأشهر كانون الثاني- أيار /lbloFolder/news/press-08062021/he/PressReleases_files_ press-08062021-file1.pdf
 - (آخر مشاهدة ۸ حزیران ۲۰۲۱).
- https://www.boi.org.il/he/على ، ۲۰۲۰ على الرابط / NewsAndPublications/PressReleases/Pages/24-2-2020.
- موقع الجزيرة على الرابط /https://www.aljazeera.net/news موقع الجزيرة على الرابط /ebusiness/2020/2/28 بنذر- للسياحة-تنذر- بأزمة-للاقتصاد-الإسرائيسلي (تاريخ المشاهدة ١٦ أيسار ٢٠٢١)

- https://www.gov.il/he/ موقع وزارة الماليـة عـلى الرابـط Departments/news/press_16032020_b
 - (تاریخ المشاهدة ۱٦ أیار ۲۰۲۱)
- https://www.gov.il/he/ موقـع وزارة الماليــة عــلى الرابـط Departments/news/press_16032020_b
 - (تاریخ المشاهدة ۱٦ أیار ۲۰۲۱)
- ۱۲ تقریــر «توقعـات ماکــرو- اقتصادیّـــة»، موقــع وزارة المالیـــة في اسرائیــل، ۲۰۲۱/۳/۱۰
- https://www.gov.il/he/ موقع وزارة المالية على الرابط. Departments/publications/reports/development-and- $(Y \cdot Y)$ مشاهدة في ١٠ حزير ان $(Y \cdot Y)$.
- https://m.knesset.gov. موقع الكنيست الإسرائيلية على الرابط il/ar/news/pressreleases/pages/press23112020_3.aspx (آخر مشاهدة في ۲۱ أيار ۲۰۲۱).
- https://m.knesset.gov. موقع الكنيست الإسرائيلية على الرابط il/ar/news/pressreleases/pages/press23112020_3.aspx (آخر مشاهدة في ۲۱ أيار ۲۰۲۱).
 - ١٥ التقرير السنوى لبنك إسرائيل للعام ٢٠٢٠.
- ١٦ جـون بـن زاكـن، «السـنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ في البورصـة: مـن تحطّم ومـن ازدهـر تحديـدًا خـلال أزمـة الكورونـا؟»، موقع صحيفـة معاريـف، ٢٠٢٠/٩/١٧.
- /https://www.maariv.co.il/business/economic/israel أخر مشاهدة في ۳۰ أيار ۲۰۲۱).

قطايا